

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

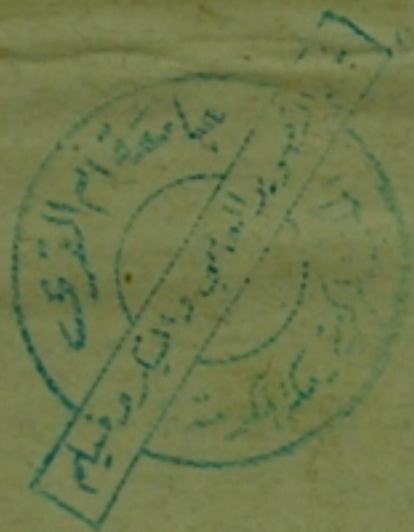
مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

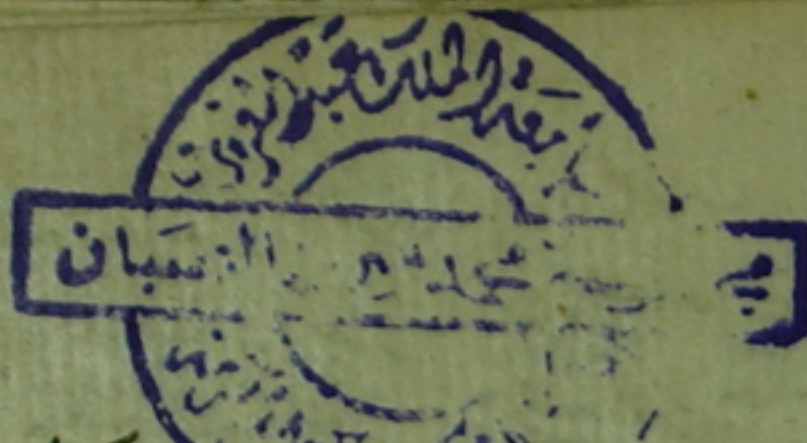
١٧
ماثل
الاصلي

معه دستور الصبان
٢٠



٥





بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه
 محمد بن عبد الله بن سواد الطريف والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه
 وهذه كلمات قد صرنا بها حلها اشكل على بعض اهل العصر
 من فضلا اهل مصر وقال انما بنات الفكر يعبرون كل ليلة
 منها صعب المرام فلا ترام وقد خاطب بهاركن الدين المولى الاخير بعة
 الله في هذا العصر على اهل المصر وجعلها مظنة العلم وسفيدة الفهم
 وجرم بوقوعها الموقع دون مدفع فانتدبت لذلك انا السيد
 الفقير من اتباع المولى الكبير فاقول اسئلة الاول فاصله
 ان الرضى حصل كلا كرسب في اختصا صها بالثكنة والمصرح بها والوجود
 فقد اوكله حد ابيه يوم القيمة فردا فان له بالاختصاص بالثكنة
 مع ما هو من التفرقة والتعريف هو انما تارة لتبديع عموم الافراد فقد دخل
 على المسكوت وتارة لتبديع عموم الاجزاء فقد دخل على العوامة المتفرقة وكل ريان
 ما كوله وكل الرمان ما كوله واقول في اجواب حول الوقت للصبوب
 انه ما حوذا من هذه الكلام لمن علم المرام وذلك ان فيما ذكره انما ان
 دخلت على معرفة افادت عموم الاجزاء ما تنفذ انما ان وجدت لها
 رخصت على معرفة وانما ان عموم الافراد كانت المعرفة فكون
 فكل عند ان ده عموم الافراد يختص بالثكنة ومنه لكل فرعون موسى
 فكل مخصوص بالثكنة في مثل هذا المكان ما ذكره من انما مع الثكنة
 لتبديع عموم الافراد فتأمل ذلك لا يخرج الى العرض ولا ان تقرب بذهنك
 الطول والعرض والله الموفق واسئلة الثاني فاصله ان كلام
 الرضى يبيد ان او ان فقد بما بعد ما ان بعد الاول وان الثاني نصيب
 اي ما بعد ما وذلك لانما اشكل بخلافه الكافر ايسر ان لا اسلام بعد الفتن
 ولا استقامه ووجوه اسئلة غلط من باب استغناء نصيب
 باخرى وذلك انما انما انما قال لو كان في عمارة الرضى ان كل ما نصيب هو
 على النفاقت واستبعاد الاول وبين ذلك لافتن الكافر ايسر ليس فيه هذا
 بل فيه ما محتمل انما نصيب ما بعد اوله عن الاول وان الاول تمتد نصيب
 فالنصيب شريطة ليسن كليه لتبديعها باذوا وهي كل ان لو سلمنا انما
 كليه با اعتبار اتمام اذ هو في مقام النصيب تصور انما كليا فقد فيه

متد

فيه القنات والامتداد فهو منصوب ولم يقل كل شعوب فهو للقنات والامتداد
 لا بالفضية ولا بلار بما لان لازم صدق التصنن صدق عكسها وعكسها لكلمة
 الموجبة الكلمة الموجبة جريه اذ لا يتكس كعكسها اللام لها بعض المنصوب
 فيه امتداد اذ لم يرد كسرت نحوها اذ تتقدم وهذه المسيلة من اوليات علم
 العربية اعني نصب الفعل بعد او باقسامه من كون او فيه بعض ابي فيما يمتد
 في الالفية في مواضع المتعب كذا ان بعد او اذا يصح في موضعها حتى او الا
 ان خفي وقد ذكر الرمن ايضا في باب نصب المضارع الاقسام وانما ذكرهما
 ضمرا باعتبار ما يلزم للمعطف الذي صورته زيد تقوم او تقعد والمقابل
 بكنفي بذكر تر منه وهو بعض صور التصب وفي سابق التصب ومطبه
 استوفى ذلك فلا يتوهم فيه الخفاء على الاصاغر فكيف بالرسى صدره لا كاسر
 والحاصل ان هذه الصورة مخالفة لصورة المعطف وليس فيه ما يخالف صورة
 المعطف الا هذه الصورة فاستيقظ للكلام وانترك امتعاض الاحكام
 واما سؤالي الثالث فحاصله ان كما هي تزايدت كلمة قلت
 على معنى وتفسير هذا يدل على انها كسرة وصورته تخلف جعلها بعد موصوله
 حيث جعلت كبر الصبر بنوعها لفظ الموصول وجوانب الشارة بالتفسير
 لوجه هو انما كسرة توضع وتخرج قوله الى انها موصولة ولا تلحق في
 احتمال ما لذلك فتداني ما فات وندارك ويجوز ان يكون لكمة تفسير
 من كالتفسير اعراب ونسبها لاعراب الذي قال سراج سيبويه
 في قوله مدققتة وقالها حيث قال سيبويه سيبويه اي نعم الرق جيتل انه
 بتفسير معنى فلا تكون معرفة تاما والتفسير الاعرابي نعم الذي هو اوعبر
 ذلك ويجوز انما نقسب اعراب فتكون معرفة تامة وهذا بين بلا حقا
 وما على الجاهل من جفا واما سؤالي الرابع فحاصله ان يقتضى كلامهم
 ان المعاني العربية لا تجتمع ضربية بل هي متفانة بعلامتها والواقع خلافه
 فان المصدر اذا اصبغ الى فاعله او مفعوله او ما كان في اعلام مفعولا
 معا اجتماعا او اجتماعا بينه اثنان او ثلاثه فابن المقار ورواها
 منع تشبه الاجتماع والاكات العلامتان او العلامات موجودة في حالة
 واحدة فكان الاسم مفعولا من مفعول او مفعولا مفعولا او مفعولا
 مفعولا فكان الاسم مفعولا من مفعول مفعول مفعول او مفعولا
 مفعولا مفعولا في نحو يحيى ضرب زيد عمرا او ضرب عمرا زيد او يحيى
 يوم يلقونه سدا في ذكره ابي النضر ابي وجوا سؤالي ان ذلك
 ٢

القنات وذلك حتى لان
 لعقمة كركر ويعينه
 ليس كركر مندا
 كركر كركر الكافر

لا يقع ما يلحق القنات وطك ان كحتم مع الاضافة والرفع او التصب مع عدمها فصح
 مع الاضافة على الخط عدمها اعلم الخط الوجود وذلك مثل يار بيدى الفرح حيث لم يصب مع
 معناه على معنى سرعانه لتظهر في التابع اعا حقيقة الوجود والاجتماع اما كونه فاعلا
 يمتدوا به وان قال زاعدا معانها لم يخطا وسراعا لا حقيقة والا لزم اجتماعه وفتح
 لان العلامات من لوازم المعاني وهذا بين على ان الاضافة حيث اطلقت صرفت الى ما
 ليس فيها نقذ برب انفصال بحال وهو مضافة ما ليس بحال وتلك الاجتماع رفعا ولا نصبا
 اما اضافة العاقل هي ذات وجهين وان كانت اضافة المصدر محضة لغويا والتعريف
 لكن لم يخطا لرفع والتصب فيها معتبر هي تشبه اضافة الاوصاف من هذه الجهة
 وان كانت خلافا في اداة التعريف والتعريف فاعلم ذلك انفس من المتكلمين فاعلم
 اصوليون بعضهم في قوله تعالى وكنا حكم شاهدين على ان اجمع حقيقة وانفس
 كمكان سلما و زداد و الحكم عليهم فالمتكلمان اليه منصوب مرفوع وهذا لا يمكن
 لخط التصب فيه جهة ولخط الرفع باخي يكون كان ان العنط شاهرا فلا تكون الظنة
 معدية باعرابين معا باعتبار بعض وبعض من مدلولها وانما هو قلنا هو ظاهر باعتبار
 المعنى من حيث خلع لفظ من كذا يدل على المفعول اي وكنا حكم المحكوم عليه شاهدين
 ولتقدير على الفاعل اي وكنا حكم الحكمي شاهدين لكن لفظه هو لا تقبل جميعها رفعا
 كالاقتداء كذلك نصبا وانما بعض مدلولها لا يوجب التصب وبعض بالرفع ذاعرا مجرعا والى
 مستكل ومن ثم ذهب المحققون الى ضرورة على الحكمين لفظ ويكون من باب جعل اقل
 اجمع الثاني فيكون من اضافة المصدر لفاعل فقط فله ولذكر هذا الذي لا يمكن
 همه اجتماع الاعراب في الكلمة لا وجودا ولخطا كان اولى بالاشكال اماما ذكره فسهل
 لخطا ورتك الكبر المنقال واما سؤالي الخامس فغير خفي انه قطع الشارح
 قوله لخطا على محله فواجب اوجه واصلة التقدير اصيل لفظه عن الاضافة لفظا
 المتوهمين فليس من تمام اللفظ فليس من تمام اللفظ كما ذكره السائل بل ما قبله ضرور
 وليس من المتكلم الا ان يكون عند من لم يتمك بهذا اللفظ واما
 سؤالي السادس فحاصله ان ما قاله الفاضل من ان اسم الفاعل الماضي ارفع الفاعل
 لكونه مفعولا والماضي الماضي لا يرفع هو في محل المنع لان الماضي عند من منع
 عمله انما يتصرف في المفعول لا في الفاعل وما نحن منه من المتكلمين فاعلم ان يكون
 صلح ال جوا سؤالي ان مذهب ابن جنين والتلويح منع عمله في الفاعل ابيضا
 يحتاج الى مسوغ وهو انه لان رفعه عند ما لا يجوز كنعيب المفعول الا بالاسوغ المذكور
 اما رفعه الفاعل المصغر فيجوز عند ما وعند غير ما بالاسوغ بضعفه ولذلك
 حكى ابن عمير الاتفاق عليه وليس الاتفاق بصحيح فان ابن طاهر وان حروف
 منعها الاسوغ والله اعلم واما سؤالي السابع

تصريح
 في قوله تعالى وكنا حكم شاهدين
 على ان اجمع حقيقة وانفس
 كمكان سلما و زداد و الحكم عليهم
 فالمتكلمان اليه منصوب مرفوع
 وهذا لا يمكن
 لخط التصب فيه جهة
 ولخط الرفع باخي يكون كان
 ان العنط شاهرا فلا تكون
 الظنة معدية باعرابين
 معا باعتبار بعض وبعض من
 مدلولها وانما هو قلنا هو
 ظاهر باعتبار المعنى من حيث
 خلع لفظ من كذا يدل على
 المفعول اي وكنا حكم الحكمي
 شاهدين لكن لفظه هو لا تقبل
 جميعها رفعا كالاقتداء كذلك
 نصبا وانما بعض مدلولها لا
 يوجب التصب وبعض بالرفع
 ذاعرا مجرعا والى مستكل ومن
 ثم ذهب المحققون الى ضرورة
 على الحكمين لفظ ويكون من
 باب جعل اقل اجمع الثاني
 فيكون من اضافة المصدر
 لفاعل فقط فله ولذكر هذا
 الذي لا يمكن همه اجتماع
 الاعراب في الكلمة لا وجودا
 ولخطا كان اولى بالاشكال
 اماما ذكره فسهل لخطا ورتك
 الكبر المنقال واما سؤالي
 الخامس فغير خفي انه قطع
 الشارح قوله لخطا على محله
 فواجب اوجه واصلة التقدير
 اصيل لفظه عن الاضافة لفظا
 المتوهمين فليس من تمام
 اللفظ فليس من تمام اللفظ
 كما ذكره السائل بل ما قبله
 ضرور وليس من المتكلم الا ان
 يكون عند من لم يتمك بهذا
 اللفظ واما سؤالي السادس
 فحاصله ان ما قاله الفاضل
 من ان اسم الفاعل الماضي
 ارفع الفاعل لكونه مفعولا
 والماضي الماضي لا يرفع هو
 في محل المنع لان الماضي
 عند من منع عمله انما يتصرف
 في المفعول لا في الفاعل وما
 نحن منه من المتكلمين فاعلم
 ان يكون صلح ال جوا سؤالي
 ان مذهب ابن جنين والتلويح
 منع عمله في الفاعل ابيضا
 يحتاج الى مسوغ وهو انه لان
 رفعه عند ما لا يجوز كنعيب
 المفعول الا بالاسوغ المذكور
 اما رفعه الفاعل المصغر فيجوز
 عند ما وعند غير ما بالاسوغ
 بضعفه ولذلك حكى ابن عمير
 الاتفاق عليه وليس الاتفاق
 بصحيح فان ابن طاهر وان
 حروف منعها الاسوغ والله
 اعلم واما سؤالي السابع